

واقع وآفاق التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل مخاطر وسائل الدفع الحديثة وإحصائيات الويبو 2018

بوهلاله سعاد^{1*} ، سليمان زواري فرحات² ، رجم خالد³

¹ جامعة ميله (الجزائر)

² جامعة ميله (الجزائر)

³ جامعة ورقلة (الجزائر)

ملخص: في ظل تقلبات الأسواق و مخاطرها، و ما تشهده بلدان العالم من صدمات اقتصادية مختلفة، لم يعد للتجارة الدولية بطرقها التقليدية في الجزائر ذلك الدور الكبير الذي يشهد لها بوفرة اقتصادية و تنمية محلية مستدامة بل أصبح من الضروري لها مواكبة العصرية و التقدم التكنولوجي، و تحدي متغيرات العالم بالثورة التكنولوجية التي تعتمد على تسارع الجودة في استعمال و اعتماد وسائل الدفع الالكتروني الحديثة بشتى أنواعها و هو الأمر الذي يعتبر العصب المحرك لممارسة مختلف آليات التجارة الالكترونية، كما أنه واجب لا بد من اتقانه و ليس فقط ممارسته، خاصة أن التعاملات الالكترونية العالمية لا تخلو من المخاطر الدورية و المتجددة

الكلمات المفتاح: التجارة الإلكترونية، وسائل الدفع.

Abstract: In light of market volatility and risks And all the different economic shocks that the countries of the world are witnessing, International trade, in its traditional ways in Algeria, is no longer such a significant role, which is marked by economic abundance and sustainable local development. But it has become necessary to keep pace with modernization and technological progress, and challenge the changes of the world technological revolution, which depends on the acceleration of quality.

This is the device that is the engine for the exercise of various mechanisms of electronic commerce It is a duty that must be mastered and not only practiced, especially as global electronic transactions are not free of cyclical and renewable risks

Keywords: E-Commerce, Modern payment methods, sustainable development, Algeria.

I- تمهيد :

في ظل ما يشهده عالم اليوم من تغيرات و تحولات اقتصادية حاسمة، أصبح من الضروري على الجزائر أن تتعايش مع الأمر الواقع لتواكب العصرنة و تستفيد من خيراتها الطبيعية، و تتمكن من تحقيق تنمية مستدامة، إلا أن جانب التجارة الالكترونية الذي يشكل حمزة الوصل بين مختلف الأنشطة الاقتصادية و التكنولوجية و غيرها أصبح يفرض نفسه بتقنيات متقدمة، تعتمد في طياتها على التقدم الالكتروني خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي و جاب الخدمة السريعة و ذات الجودة العالية، كحداثة وسائل الدفع على سبيل المثال، دون أن ننسى بعض أخطارها مما يفرض على الجزائر الزامية التقيد بهذه المستجدات و ممارستها بحذر، كي تلتحق بركب العولمة الاقتصادية تطبيقيا و ليس شكلا فقط، و تتمكن من تصميم اتجاه حديث لتجارتها الدولية تتحدى من خلاله عوائق التنمية المستدامة و تضمن رؤى مستقبلية واعدة.

أولاً: إشكالية الدراسة

هل تتكيف وضعية التجارة الدولية بالجزائر حاليا مع متطلبات التنمية المستدامة؟

ثانياً: أهمية الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة الى معرفة وتحليل الأسباب التي تشكل عائقا أمام تقدم مواصفات التجارة الالكترونية بالجزائر ومحاولة تطوير سبل التقنيات الحديثة في جانبها التطبيقي من خلال التعلم من بعض الاستدلالات والاحصائيات العالمية والتجارب والخبرات السابقة للبلدان الأكثر تطورا من الجزائر في ميدان التجارة الالكترونية والتعاملات الالكترونية الحديثة سواء في جانبها الإيجابي أو السلبي لتفادي الوقوع في نفس الصدمات.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة الى رسم خطط تنموية متسعة المجالات تنهض بالتجارة الالكترونية من صفاتها التقليدية الى خصائص تواكب متطلبات بيئة العمل العالمية إن لم نقل المحلية، كما نسعى الى كشف وضعية بعض البلدان المتقدمة والتي سبقت الجزائر في تحديثها لوسائل الدفع الالكترونية الحديثة وتعاملت بها في تجارتها الالكترونية قصد تقييم الوضع الاقتصادي والأمني لها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، سويسرا وغيرها...

المحور الأول: ماهية وسائل الدفع الحديثة**1. تعريف وسائل الدفع الحديثة**

تمثل وسائل الدفع الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الحديثة يقصد بوسائل الدفع الالكتروني مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية". ويعرفها الأستاذ أيمن قديح بأنها "عملية تحويل الأموال في الأساس كضمن

لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات". ومصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الإلكترونية للأموال، الشيك الإلكتروني والدفع بالنقود الإلكترونية.¹

وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات.²

2. خصائص وسائل الدفع الحديثة

تمتاز وسائل الدفع الحديثة بخصائص تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي³:

1.2. الطبيعة الدولية

أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2.2. استخدام النقود الإلكترونية

وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة ذات ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

3.2. تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل

وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

4.2. اعتماد النقد المخصص أو البطاقات البنكية

1.4.2. الأسلوب الأول

من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض الدفع عبر شركة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكي ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

2.4.2. الأسلوب الثاني

من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

5.2. الزامية تواجد نظام مصرفي

أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم؛

6.2. الزامية الشبكات

1.6.2. النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال فيها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

2.6.2. النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

3. أهمية وسائل الدفع الحديثة

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الحديثة، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية. لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية. من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تنفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الإلكتروني. يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب.⁴

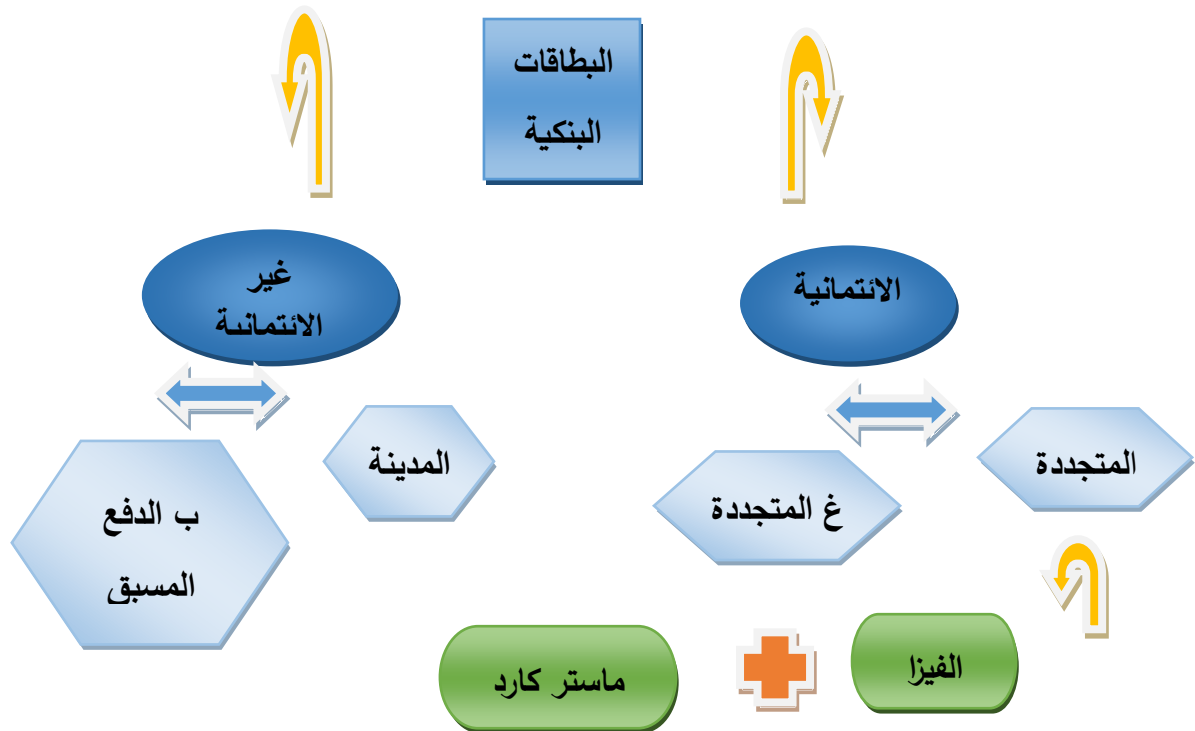
4. أنواع وسائل الدفع الحديثة

نتيجة للتطورات التي عرفتتها التجارة الالكترونية حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، وتعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، وكانت أولها البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع حديثة أخرى. وتتمثل أنواع الدفع الحديثة في:

1.4. البطاقات البنكية

يمكن التعرف على مختلف البطاقات البنكية من خلال المخطط الآتي في الشكل (01)

الشكل (01): مخطط لأنواع البطاقات البنكية



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية، 1998 ص 47.

1.1.4. البطاقات الائتمانية

هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، وهي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات⁵. تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد⁶.

2.1.4. البطاقات غير الائتمانية

وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، وبالتالي فهي لا تمنح أي ائتمان أو قرض⁷.

2.4. البطاقات الذكية

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية، وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية وللبطاقات قدرة عجيبة في سرعة التعامل ولها القدرة على تنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا وتعتبر محفظة نقدية إلكترونية كما تعتبر ناظمة معلوماتية إلكترونية تحتفظ بكل العمليات وترصد الحسابات الجارية. وهي اليوم واحدة من وسائل الدفع التي تحل محل النقود الورقية وبطاقات الائتمان الأخرى⁸.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقات الائتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن استدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات إلكترونية يمكن استخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات وتمكن هذه البطاقة حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري. كما أنها تعد بالنسبة للعميل حاسوب متنقل، وتمتاز هذه البطاقات بالحماية ضد التزوير والتزييف والنسخ والتقليد⁹.

الشكل (02): نموذج عن بطاقة ذكية (بطاقة الدفع) للبنك الوطني الجزائري



المصدر: صورة مقتطفة لبطاقة دفع خاصة معتمدة للبنك الوطني الجزائري من إعداد الباحثان بتاريخ 02 أوت 2019.

3.4. النقود الالكترونية

هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتشير النقود الالكترونية إلى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة، وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة وتعرف أيضا بأنه "قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني مخزنة على وسيلة الكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيمة معينة ومختلفة. يعرفها البنك العالمي بأنها قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية، مخزنة بشكل الكتروني على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك أما البنك المركزي الأوروبي فقد عرفها بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة موضوعة مقدما.¹⁰

4.4. الشيكات الالكترونية

الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك حامله ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه وهو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئى يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية. الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي، من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة. الشيك الإلكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الإلكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي، من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة¹¹. و في ما يلي نموذج عنه و عن دورته الالكترونية بين أطرافه المتعاملة في كل من الشكلين الثالث و الرابع .

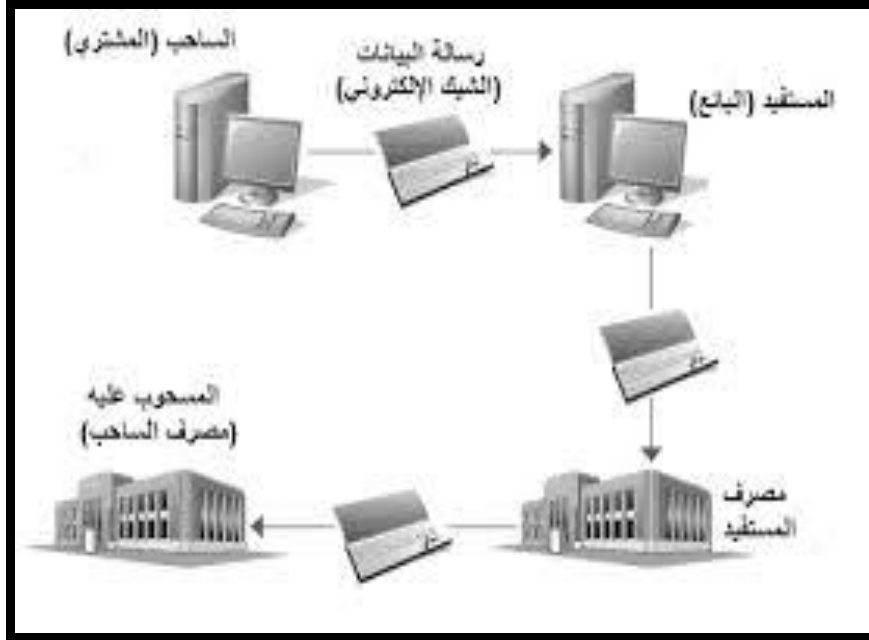
الشكل (03): نموذج لشيك الكتروني متعامل به

المصدر: من إعداد الباحثان بتاريخ 05 أوت 2019 اعتمادا على الموقع:

<https://www.google.com/search?biw=1330&bih=321&tbm>

تحتاج الدورة الالكترونية للشيك الالكتروني الى وجود أطراف مشاركة تتمثل في مكان الساحب أي الشخص المنتفع أو بمعنى آخر المشتري، الشيك الالكتروني الحامل للبيانات، المستفيد أو الشخص البائع، المصرف المستفيد ذو العلاقة كوسيط، والمسحوب عليه، بمعنى المصرف الساحب، كما هو موضح بالشكل الموالي، هذه الدورة الالكترونية تحتاج الى دقة الرقابة في التعامل بين الأطراف.

الشكل (04): الحلقة الالكترونية للجهات المتعاملة بالشيك الالكتروني



المصدر: من إعداد الباحثان بتاريخ : 05 أوت 2019 اعتمادا على الموقع :

<https://www.google.com/search?biw=1366&bih=608&tbm>

5.4. المحافظ الالكترونية

هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية، فقد استفادت البنوك والمؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا وكرسته في خدمة عملائها من خلال خلق وسيلة وفاء جديدة تستخدم نوعا جديدا من النقود وهي النقود الالكترونية كما يمكن اعتبارها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر، تمثل أحدث تطور تم التوصل إليه في ما يخص وسائل الدفع، حيث أنه يتمثل في قطعة بلاستيكية تشبه البطاقة البنكية حاملة لبطاقة ذكية يمكن شحنها، و في الشكل الموالي نموذجنا عن أحسن و أرقى المحافظ الخاصة بالعملات الرقمية المسماة اكسيدوس التي تعد أفضل محفظة الكترونية جمعت بين الاناقة والصلابة والحماية واللامركزية والخصوصية يعني محفظة متكاملة "الكل في واحد".¹²

الشكل (05) (أكسيدوس) نموذج لمحفظة الكترونية



المصدر: من إعداد الباحثان بتاريخ 07 أوت 2019 اعتمادا على الموقع:

<https://steemit.com/bitcoin/@phaarmakone/aksydws>

6.4. التحويلات الالكترونية للأموال

دفع ظهور وتطور التجارة الالكترونية التجار والبنوك إلى البحث عن وسائل دفع آمنة تستخدم في الوفاء عبر الانترنت، فقاموا بتطوير بعض الوسائل الموجودة وابتكروا وسائل جديدة، ويعتبر تحويل الأموال من أهم الوسائل التي تسمح لعملاء البنوك بالوفاء بديونهم دون استخدام النقود من خلال إصدار أمر بالتحويل من حساب المدين إلى حساب الدائن.

يقصد بنظام التحويل المالي الالكتروني مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك الكترونية أو بنوك انترنت مرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك. ويعتبر هذا النظام جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الانترنت، ويتيح هذا النظام بطريقة إلكترونية آمنة، نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات؛ ويمتاز نظام التحويلات المالية الإلكترونية بدرجة عالية من الأمن وسهولة الاستخدام والموثوقية وتمثل أهميتها في تنظيم الدفعات، تسير العمل، السلامة والأمن، تحسين التدفق النقدي، و تقليل الأعمال الورقية¹³

المحور الثاني: مخاطر وسائل الدفع الحديثة والمعاملات المصرفية الإلكترونية

رغم المزايا العديدة التي وفرتها المعاملات المصرفية الإلكترونية، إلا أنها في ذات الوقت أفرزت مخاطر نذكر منها:

1. المخاطر التنظيمية

نظرا لأن الخدمات الإلكترونية تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم أدى إلى طرح عددا من قضايا التنظيم و

الإشراف، نجلها فيما يلي:¹⁴

1.1. علاقة البنك الإلكتروني بالبنك المركزي

إن النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب على البنوك المركزية مراقبة وتحديد الكتلة النقدية، كما أن تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية، فإن الكثير من هذه المبالغ لن تكون في متناول الدولة من الناحية التنظيمية.

2.1. صعوبة تحصيل الضرائب

إن التهرب الضريبي يمثل مشكلة في اقتصاد المعاملات المصرفية الإلكترونية، حيث يكون من السهل تحويل الأموال عبر الحدود كما أن التعاملات الإلكترونية مجهولة المصدر، ستجعل عمليات تدقيق الحسابات صعبة.

3.1. صعوبة مراقبة المؤسسات المالية

إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيؤدي إلى صعوبة تطبيق التنظيمات والقوانين المطبقة على المصارف المؤسسات المالية، فإذا كانت المؤسسات غير المالية لا تقبل الضوابط التنظيمية التي تتخذها المصارف معيارا لها، فهل يمكن فرض نفس التنظيمات المتعلقة بالاحتياطات وتوفير البيانات وكيف يتم حماية المستهلك في حالة افلاس أحد مصدري النقد الإلكتروني.

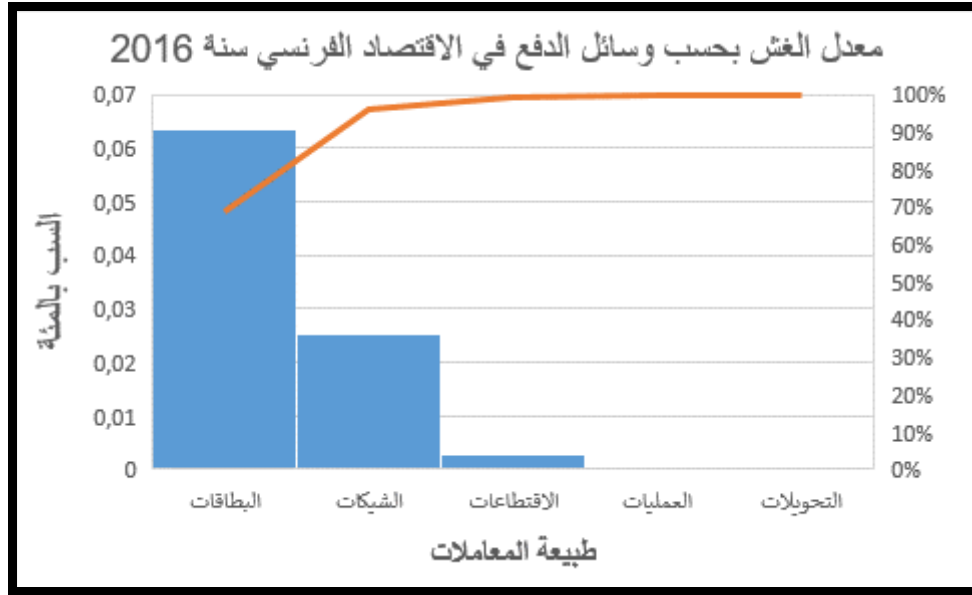
2. المخاطر القانونية

تنتج عن المعاملات المصرفية الإلكترونية درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، ولقد ساهمت الخدمات الإلكترونية في تسهيل عمليات غسيل للأموال، وهي عمليات متتابة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال غير المشروعة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي ونظرا لما توفره الخدمات الإلكترونية من سرية، إذ أنه بمجرد أن يفتح العميل حساب يصبح من المستحيل على البنوك أن تعرف ما إذا كان صاحب الحساب الاسمي يقوم بمعاملاته أم لا. ولمكافحة هذه الجريمة أخذت العديد من الاحتياطات، كالتحقق من هوية العميل وعنوانه قبل فتح الحساب ورصد المعاملات التي تتم عن طريق الاتصال المباشر وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من اليقظة.

3. مخاطر العمليات

يعتبر الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات، هو الخطر الأساسي لمخاطر التشغيل الناجمة عن الأعمال المصرفية الإلكترونية، وتهديدات الأمن تأتي من داخل النظام أو خارجه وعلى البنوك تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسات الأمان ومراجعتها بواسطة خبراء خارجيين كي يقوموا بتحليل أوجه تعرض الشبكة للمخاطر فاديا لارتفاع معدلات الغش كما حدث في فرنسا وهو ما نبينه في الشكل (06) الموالي:

الشكل (06) معدل الغش بحسب وسائل الدفع في الاقتصاد الفرنسي سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثان بتاريخ 07 أوت 2019 اعتمادا على الموقع :

Source : L'Observatoire de la sécurité des cartes de paiement, Rapport d'activité concernant l'année 2016. P.25, <http://www.banque-france.fr/observatoire/home.htm>. Consulté le 24 : 01/2018.

4. مخاطر السمعة

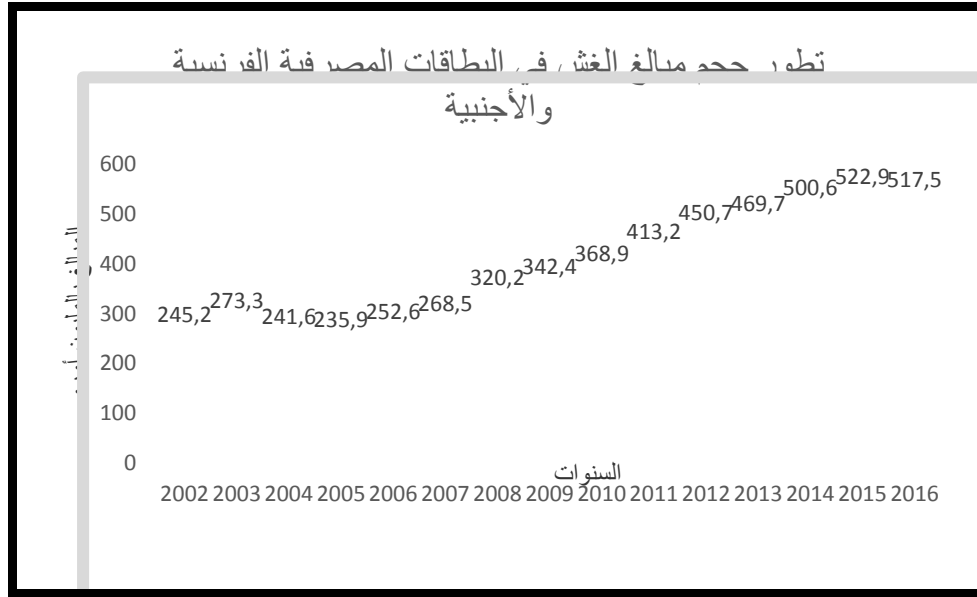
كلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الإلكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة، وإذا ما واجه أحد البنوك الإلكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية أو إلى اعتبار فشل البنوك قصورا في الإشراف على النظام كله.

فهذه المشاكل يمكنها أن تؤثر على الموردين الآخرين للخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث قامت جهات الإشراف على البنوك بوضع إرشادات داخلية لمن يقومون بالفحص، كما قامت جهات كثيرة بتوزيع مبادئ توجيهية عن إدارة المخاطر للبنوك¹⁵.

ومما لا شك فيه أن مبدأ السمعة الالكترونية والتعاملات المالية لأي بلد يعود في الأصل الى طبيعة السلامة في الأنشطة المختلفة التي تعتمد على مختلف وسائل طرق الدفع الحديثة.

فرنسا مثلا شهدت تزايدات متواصلة في تطور حجم مبالغ الغش في البطاقات المصرفية من سنة 2000 حتى سنة 2016 كغيرها من الكثير من البلدان الأجنبية الأخرى كما بين الشكل (07) الموالي:

الشكل (07) تطور حجم مبالغ الغش في البطاقات المصرفية الفرنسية والأجنبية



المصدر من إعداد الباحثان بتاريخ: 09 أوت 2019 بتصرف، اعتمادا على المرجع:

<http://www.banque-france.fr/observatoire/home.htm>. Consulté le 23 : 01/ /2018.

(L'Observatoire de la sécurité des cartes de paiement, Rapport d'activité concernant l'année 2016.P.28)

المحور الثالث: إحصائيات الويبو وآفاق التجارة الإلكترونية بالجزائر

1. مجالات القضايا المحالة إلى الويبو 2018

يبين الشكل (08) الموالى دراسة المجالات التي ينشط فيها المدعون في قضايا أسماء الحقول المحالة إلى الويبو 2018 وبالتمعن فيها نلاحظ أن نصيب الأعمال المالية و المصرفية يقدر بـ 12 % في مقدمة المجالات الأخرى و تليها نسبة 11% التي تمثل الممارسات الخاصة بنشاطات الانترنت و تكنولوجيا المعلومات ثم تليها مجالات الأزياء و الفنادق و الأسفار و الصناعة و الآلات الثقيلة بنسب متفاوتة و أقل، مما يبين أن مختلف النشاطات السابقة التي تعتمد على التعامل وفقا للجهات المالية و تخضع لشبكة الأنترنت لا تزال مهددة بمختلف أشكال القرصنة.¹⁶

تعكس النسب المتقاربة تشابه في ميدان التلاعبات الإلكترونية على مختلف وسائل الدفع الحديثة سواء تعلق الأمر بالعلاقات التجارية التي تربط بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات أو حتى بين المؤسسات بعضها البعض ولا ننسى المشاكل التي تتدخل فيها المؤسسات الوسيطة أو البينية التي تهدف أحيانا إلى تسهيل المعاملات التجارية هي الأخرى. فسرقه البطاقات الإلكترونية واعتمادها بدلا م أصحابها أو إعادة تشفيرها من جديد أو حتى تزوير بطاقات جديدة هو الأمر الذي يدعي زيادة الحيلة والحر عند الدخول في مختلف التعاملات الإلكترونية خاصة ذات المبالغ الضخمة منها.

الشكل (08) نسب مجالات القضايا المحالة إلى الويبو 2018



المصدر من إعداد الباحثان بتاريخ 08 أوت 2019 اعتمادا على مقال بعنوان (قضايا الويبو 2018) بالموقع:

<https://books.google.dzbooks>

2. وضعية التجارة الالكترونية بالجزائر

تتجه غالبية معاملات التجارة الالكترونية الجزائرية نحو صورتين أساسيتين لهذه التجارة وهي التعامل بين الشركات والمستهلكين، والتعامل بين الشركات بعضها مع بعض¹⁷.

1.2. التجارة الالكترونية بين الشركات والمستهلكين

ان التجارة الالكترونية اليوم هي بمثابة لغة عالمية جديدة لمختلف الاقتصاديات ،فاتساع رقعة استعمال الانترنت من المحيط الجامعي الى مختلف أوساط مختلف فئات المجتمع ،أحدث تغييرا كبيرا في التعاملات التجارية للجزائريين ،وقد سارعت العديد من المؤسسات الجزائرية لتبني الأنماط الحديثة لتسويق منتجاتها عبر الأنترنت ، وايصالها الى المستهلكين مما ساعد على انتشار نمط الشراء عبر شبكة الأنترنت ، وهو ما يعرف بتجارة التجزئة الالكترونية التي وفرت للمستهلكين العديد من المزايا كحرية الاختيار ، واقتصاد الوقت و التكاليف.

2.2. التجارة الالكترونية بين الشركات

ان التطور المذهل الذي أحدثته ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال في عالم الأعمال والتجارة يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة التفكير الجاد في استعمال هذه التكنولوجيات خاصة الأنترنت كقاعدة، ويدفعها لبداية العمل على تفعيل الفائدة العظمى للتجارة الالكترونية في قنوات عملها اليومية، وقد بدأت المؤسسات الجزائرية تتقبل فكرة الشراء الالكتروني ،و لكن بمستويات مختلفة ،فالإبحار في الشبكة العنكبوتية يجعلنا نكتشف مواقع لبعض الشركات التي بدأت تتعامل عبر الأنترنت مع المؤسسات الأخرى الا أن المعل ومات المتوفرة تؤكد أن جل محاولات المؤسسات للولوج لعالم التجارة الالكترونية تركز على العلاقة مع الزبائن ، في حين هناك ضعف كبير في المعلومات الخاصة بالتبادل التجاري بين المؤسسات ، والدراسات القليلة المتوفرة تقتصر على تسليط الضوء على الواقع التكنولوجي لدى مختلف الهيئات الاقتصادية في الجزائر.

3. تطبيقات التجارة الالكترونية في الجزائر

لا يقتصر مفهوم التجارة الالكترونية على عملية امتلاك موقع على الشبكة العنكبوتية العالمية، وعقد الصفقات و اقامة الروابط التجارية عبر هذه الشبكة، بل تستعمل هذه التجارة مجموعة متنوعة من التطبيقات و التي تتمثل في مختلف الأنشطة الممارسة من قبل الشركات من خلال وسائل اتصالات الكترونية على غرار عمليات الاعلان عن المنتجات و الخدمات، تقديم المعلومات عن المنتجات عبر الخطوط الهاتفية.¹⁸

1.3. الاعلان عبر الأنترنت

يعتبر الاعلان عبر الأنترنت من أكثر وسائل الترويج جاذبية وانتشارا في ظل الاتجاه نحو التجارة الالكترونية وتسويق المنتجات والخدمات عبر شبكة الأنترنت، بحيث يساهم الاعلان التجاري الالكتروني في تنمية وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر من خلال توفير بيئة تفاعلية لتزويد شريحة معينة من المجتمع وهم مستخدمو الانترنت الجزائريين بالمعلومات اللازمة عن السلع والخدمات مع امكانية الطرح المباشر للاستفسارات و الحصول على اجابات فورية و من جهة اخرى يساعد هذا النوع من الاعلانات المؤسسات الجزائرية بكل احجامها دون استثناء على جذب اكبر عدد من المستهلكين بفضل استعمال التكنولوجيا العالية وتميزها بمؤثرات صوتية و بصرية مذهلة و ملفتة للانتباه باقل تكلفة مقارنة بباقي وسائل الاعلان. ويتميز السوق الاشهاري في الجزائر بكونه لازال في البداية المرحلة الاولى كون العديد من المؤسسات لاتزال خائفة من هذه الوسيلة بالإضافة الى انخفاض تبني هذه المؤسسات لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.¹⁹

2.3. استعمال محدود لبعض المواقع الالكترونية

ان النمو العالمي المتسارع للمواقع التي تركز مفهوم التجارة الالكترونية زاد من قناعة المؤسسات الجزائرية والافراد على حد سواء لضرورة استخدام شبكة الأنترنت لعقد الصفقات الالكترونية، وهو ما انعكس على نمو عدد ومحتوى مواقع التجارة الالكترونية الجزائرية، ولكن الأمر يبقى غير كاف وضعيف جدا إذا قارناه باستعمالات الدول الأجنبية، لاسيما المتطورة منها، وفيما يلي رصد لبعض المواقع البسيطة.²⁰

- دار الشهاب
- سوق الجزائر
- سوق واد كنيس
- موقع صنع في الجزائر
- موقع بيت الجزائر
- مواقع البطاقات العالمية

4. معوقات وآفاق التجارة الالكترونية بالجزائر

لا تزال التجارة الالكترونية بالجزائر تعيش مخاوفها ومخاوف ما يحدث في باقي بلدان العالم لعدة أسباب نجملها في شكل معوقات إن صح التعبير.²¹

1.4. معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر

رغم أن الانعكاسات الايجابية للتجارة الالكترونية على الاقتصاد لا تعد ولا تحصى، إلا أن هذه التجارة تبقى محدودة للغاية في الجزائر بسبب مجموعة من العقبات التي تمنعها من التطور والانتشار، والارتقاء الى المستوى العالمي، ومن هذه الأسباب ما هو تقني، تجاري وتشريعي.

1.1.4. العوائق التقنية والتجارية

- ضعف البنى التحتية التكنولوجية
- محدودة وضعف في شبكات الاتصالات الهاتفية
- ضعف تزويد خدمات الانترنت وغلاء تكاليفها
- تواضع حجم صناعة تكنولوجيا الاعلام والاتصال
- ضعف الثقافة التقنية والوعي الالكتروني بين أفراد المجتمع
- قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنيات المعلومات وتطبيقات التجارة الالكترونية
- ضعف البنية التحتية للدفع الالكتروني
- الجرائم الالكترونية

2.1.4. العوائق الاجتماعية والنفسية

تتعلق الأسباب الاجتماعية والنفسية للتجارة الالكترونية بخصائص المجتمع الجزائري والذي لا يزال ينتظر الكثير من الأشياء حتى يتمكن من الانضمام الى مجتمع المعلومات، ومن بين الخصائص نذكر بعض المشاكل التي يعود أصلها إلى درجات التفاوت والاختلاف في كل من اللغة، الأمية، العائق النفسي مثل التخوف من عملية سرقة البيانات والمعلومات الخاصة المتعلقة بأرقام البطاقات البنكية، وغيرها كمظاهر الفقر والتخلف وعدم الانسجام مع العالم المتقدم.²²

3.1.4. العوائق العقبات التجارية

أغلبية المؤسسات والمشروعات الجزائرية لديها أنواع من الجمود وعوامل مترسخة لمقاومة التغيير، فهذه المؤسسات مرتبطة بأنماط التجارة التقليدية، وتفتقر الى قابلية التحول الجذري لمؤسسات الكترونية تعتمد على الوسائط الالكترونية في ابرام صفقاتها ويمكن تلخيص هذه العقبات التجارية كالآتي:

- عدم توفر الحوافز لدى المؤسسات لممارسة التجارة الالكترونية
- ضعف المساعدات اللازمة للتحول الى التجارة الالكترونية
- الانعكاسات السلبية لظاهرة العوالة على المؤسسات المحلية المختصة في مجال المعلوماتية والذي أصبح دورها يقتصر على الاستهلاك فقط
- ارتفاع تكاليف نقل الملكية الفكرية مما يضيف أعباء ثقيلة على فاتورة التقنية المعلوماتية
- احجام المستهلكين على التسوق عبر الأنترنت بسبب عدم وجود فوارق في الأسعار بين التجارة التقليدية و التجارة الالكترونية.

4.1.4. العقبات القانونية والتشريعية

ظهور الوسائط الالكترونية للتعامل و التي تتخطى الحدود الجغرافية، نتج عنه بروز العديد من المشاكل و القضايا القانونية المترتبة عن استخدام هذه الوسائط في التجارة الالكترونية و التي تقوم على تعاقدات دون مستندات أو مرتكزات مالية ، الأمر الذي يثير مسألة التزامات الأطراف المتعاقدة ، فلا بد من تعديل و توفير عدد من التشريعات و التدابير القانونية التي تساعد على حماية هذه الأطراف أثناء التبادل ، وتسرع عملية ابرام و تنفيذ العقود الالكترونية ، وتشجع على تبني مختلف أساليب التجارة الالكترونية و تواجه الجزائر تحديا حقيقيا في وضع التشريعات التي تتلاءم مع النمط الحديث من العمليات التجارية الالكترونية

2.4. آفاق التجارة الالكترونية بالجزائر

1.2.4. حلول وسبل توسيع استخدام التجارة الالكترونية في الجزائر

إن العوائق المذكورة سابقا ليست سهلة التصحيح والتعديل خاصة في ظل ما تعيشه الآن الجزائر من أوضاع مختلفة... البعض منا يراها حجرة أساس للتغيير البناء والبعض الآخر يراها عتبة مخاوف سياسية وأمنية قبل أن تكون اقتصادية إلا أنه و في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالتجارة الالكترونية، يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية الالكترونية الحديثة، وأن تحاول تدارك التأخر الحاصل والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة، من خلال إيجاد الحلول واتخاذ بعض الإجراءات قصد النهوض بهذه التجارة وإيجاد البيئة التمكينية المناسبة لانتشارها.²³

أولا: السبل التوعوية

من المتفق عليه أن التحول نحو التجارة الالكترونية والتعامل في عالم افتراضي خالي من الوسائل المادية، ولا يعترف بالحدود الزمانية والمكانية، يشكل في واقع الأمر تحديا كبيرا لعادات استهلاكية وأفكار تجارية مستقرة منذ عقود طويلة، ولذلك لا يمكن تطبيق التجارة الالكترونية الا في ضوء خطة إعلامية تنويرية علمية مدروسة بعناية، ومخصصة حسب الفئات التي تتم مخاطبتها. فالقيام بهذه الحملات التنويرية الهادفة الى نشر الوعي والاستعداد النفس ي للتجارة الالكترونية، يعد عاملا أساسيا في تكوين رأي عام ايجابي حول هذه التجارة والمزايا الناجمة عن التعامل بها لدى جميع الفئات بكافة أعمارهم وثقافتهم، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات ومن بين الاليات التحديثية نذكر:

● التثقيف الالكتروني

● اعداد مجتمع الأعمال للتجارة الالكترونية

● تثمين دور التعليم

ثانيا :السبل التكنولوجية

تتعلق الحلول التكنولوجية الرامية الى النهوض بالعناصر التالية:

● تعميم استخدام الأنترنت

● تحرير سوق خدمات الاتصالات

● تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار

● خلق صناعة محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

● معالجة القضايا التنظيمية

ثالثا :السبل التشريعية

تختلف التعاملات في اطار التجارة الالكترونية في كثير من جوانبها عن التجارة التقليدية، فقد افرز الاعتماد المتنامي على شبكات المعلومات و نظم الحواسيب في المجال التجاري جملة من التحديات القانونية التي لم يسبق للمشروع الجزائري مواجهتها و لهذا فان رغبة الجزائر في اقامة تجارة الالكترونية و تحقيق فوائد المرجوة منها يستدعي ضرورة القيام بتعديلات عميقة تشمل التوجه السريع للنظم القانونية الجزائرية لمعالجة الاثار الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الجانب التجاري، من خلال حركة تشريعية تعكس استجابة التشريع الجزائري للجديد و المستجد في هذا الحقل، حيث لا بد ان تركز هذه الحركة على التحضير و التكييف السريع للاطار القانوني للتجارة الإلكترونية الذي يكفل تنظيمها على نحو يحقق شيوعها و نمائها.

رابعا :السبل الاقتصادية والمالية

تعد الحكومة المحرك الرئيسي والفاعل للاقتصاد، فبإمكانها اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي من شأنها توفير قوة الدفع اللازمة لجميع أطراف مجتمع المعلومات لتبني التجارة الالكترونية مثل:

- الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة
 - تنمية وتشجيع المؤسسات للتحويل الى التجارة الالكترونية
 - تطوير وتنويع الهيكل الاقتصادي
 - رفع معدل الانفاق على أنشطة البحث والتطوير
 - تطوير نظام الدفع الالكتروني وتخفيض التكاليف
- وغيرها من السبل التعديلية والتطويرية ...

خاتمة

رغم كل الجهود المبذولة للتفاعل مع التغيرات التكنولوجية و توفير متطلبات قيام التجارة الالكترونية ،الا أنه حسب تحليلنا لاحظنا أن هناك تأخر في مجال البنية التحتية للاتصالات لا سيما الأنترنت ،مما حال دون توسع التجارة الالكترونية الجزائرية ،بالإضافة الى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض نمو هذه التجارة ،منها ما هو قانوني ، تجاري ،ثقافي و اجتماعي و بهدف تفعيل هذه التجارة ، لابد أن تدرك الجزائر أن مسار التحول الى التجارة الالكترونية يتطلب جملة من التغييرات و اعداد الترتيبات ،و التخطيط و التفكير الدقيق. فمن الضروري التركيز على مجموعة من المقومات و العوامل الأجنبية ، واستخدامها بشكل يعطي الثمار المرجوة منه و يحقق الانطلاق الفعلي للمعاملات التجارية الالكترونية ،و يتم ذلك من خلال استكمال البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، و انتهاج سياسة التثقيف الالكتروني ،بالإضافة الى تنشيط و تحفيز المؤسسات لاقتحام هذا النشاط و تحديث البيئة التشريعية و القانونية لتصبح أكثر تلاؤما مع التجارة الالكترونية و تصبح الجزائر في حيزها التطبيقي لمفهوم العولمة .

- الإحالات والمراجع :

- ¹ .عبد الفتاح البيومي الحجازي، مقدمة في التجارة الالكترونية العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص25
- ² محمود الكيلاني، "الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والالكترونية دراسة مقارنة» ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 44 .
- ³ سمح شعبور، مصباح مرابطي، وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر -واقع وتحديات- ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التمويل المصرفي، جامعة تبسة، 2015، ص 18
- ⁴ أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية الافتراضية والسحب المباشر من الرصيد، دار القلم، دمشق، سوريا، 200
- ⁵ محمد عبد الحسن الطائي، "التجارة الالكترونية - المستقبل الواعد للأجيال القادمة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص186
- ⁶ أمير فرج يوسف، عالمية التجارة الالكترونية وعقودها - أساليب مكافحة الغش التجاري الالكتروني، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص102
- ⁷ سمح شعبور، مصباح المرابطي، مرجع سبق ذكره، ص25
- ⁸ شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 16 .

- ⁹ بشير العلاق، التسويق الالكتروني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 149
- ¹⁰ محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 6
- ¹¹ مصطفى كمال طه، وائل بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 35
- ¹² سعيد حنان، دهبني أسماء، تسير وسائل الدفع في البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة سعيدة - مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيدة 2015
- ¹³ سماح شعور، مصباح مرابطي، مرجع سابق ص 22
- ¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2003، ص 234
- ¹⁵ صالح نصولي واندريا شاينتر: "تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية"، مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 2002، ص 50
- ¹⁶ محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 5
- ¹⁷ عبد الله حمود سراج، "التسويق والتجارة الإلكترونية في الدول العربية، التحديات التي تواجهها وسبل التغلب عليها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2003
- ¹⁸ محمد كريم فريجة، "النوايا الإلكترونية: تحديات وبدائل، دراسة ميدانية بنوادي عنابة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2392/36 العراق، 2006، متوفرة على الموقع:
- www.ulum.nl/b85.htm
- ¹⁹ فقرة من إعداد الباحثان بتصرف من مقال بعنوان الاتحاد الدولي للاتصالات، "قياس مجتمع المعلومات، نشر بتاريخ 19 ماي 2018 متوفر على الموقع: www.itu.int/ITU-D/ict/publications/Idi/2010/Mat%C3%A9riel/MIS_2010_Summary_A.pdf
- entreprises algériennes", étude de ²⁰ Aziz Nafa, "les Tic comme éléments de performance : cas des 2010, lors de rencontre franco-maghrebine d'affaires Tic "e- créa présenter à Alger le 9 Novembre 2010". P23. 3m alger

- ²¹ احمد محمد غنيم، "الإدارة الالكترونية: آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة المصرية، المنصورة، مصر، 2004، ص 99
- ²² جاري شنايدر، "التجارة الالكترونية"، تعريب سرور علي إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 60
- ²³ طارق طه، "التسويق والتجارة الإلكترونية"، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 51.